أهو تمهيد لضم دائم لأراضي الضفّة الغربية؟

أنطوان شلحت

تعتقد جهات قانونية إسرائيلية أنّ نقل الحكومة الإسرائيلية مقاليد الحُكم في نهاية 2022، تشهد الضفّة الغربية أكبر حركة استيطان فيها منذ بدايات حركة غوش إيمونيم عام 1974. وينعكس ذلك في: اعتراف الحكومة بـ13 بؤرة استيطانية حصلت على مكانة مستوطنات جديدة؛ إقامة عشرات المزارع والتلال التي تُستخدم للرعي والزراعة وتمتد على مساحة مئات الآلاف من الدونمات؛ حركة بناء لعشرات الوف الوحدات السكنية في مستوطنات الضفّة الغربية؛ شقّ آلاف الكيلومترات من الطرقات الجديدة والتحويلات وساحات المرور والإشارات وتغيير جذري في المواصلات؛ مضاعفة «كتائب الدفاع» واتخاذ إجراءات تحسّن الاستجابة العملانية لعمليات دفاعية في المنطقة كلّها؛ إخلاء آلاف الخيام البدوية وطرد سكّانها بمساعدة مجموعات شبّان التلال؛ سلسلة عمليات هجومية في مدن الضفّة الغربية؛ ما توصف بأنّها «ثورة العمل العبري» في المستوطنات التي آلت إلى منع دخول عمال عرب إلى المستوطنات واستبدال عمال يهود أو أجانب بهم.

ومثلما يُؤكّد قادة المستوطنين، بهذه الإجراءات «بدأت ثورة استيطانية جديدة ستُؤدّي بسرعة إلى تحقيق رُؤيا أرض إسرائيل الكاملة». يجري هذا كلّه وما زالت إسرائيل بعيدة عن المساءلة. ولا أحد يدري ما إذا كان من شأن قرار لمحكمة العدل الدولية الصادر أخيراً أن يُؤدّي إلى تغييرٍ ملموسٍ بهذا الشأن.

السودان إلى قمة حاسمة في أديس أبابا

طارق الشيخ

تحرّكات لافتة واختراق مُهِمّ وكبير قاده رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بلقائه رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق عبد الفتّاح البرهان في بورتسودان. أعقبت ذلك المحادثة الهاتفية بين رئيس الإمارات محمد بن زايد والبرهان. وأخيراً ما تردّد عن لقاء مُرتقب يجمع الثلاثة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. تأتي هذه التحرّكات ضمن سياق عام داخلي تشهد تصاعداً ملحوظاً في العمليات العسكرية في السودان، وتردّياً مأساوياً في الوضع الإنساني، ومحاولة تطرق الأبواب بشدّة. ... ما الذي يجعل أبي أحمد يتحدّث مُطوّلاً أمام برلمان بلاده عن السودان، ثمّ يُنفّذ وعده سريعاً للبرهان ويلتقي البرهان أسباب ذلك أنّ الحرب تقترب من الحدود الإثيوبية المجاورة، وهناك أعداد كبيرة من اللاجئين الذين دخلوا إثيوبيا مع بداية الحرب، جاؤوا إليها من الخرطوم، وترتّبت من ذلك كارثة إنسانية لم تحلّ. فإذا ما أضيفت إليهم أعداد أكبر فسيكون هذا مصدر قلق حقيقي للحكومة، ويعني مزيداً من الاضطراب في إقليمي أمهرة وتغراي المُضطربَين. والمحصّلة مزيدٌ من زعزعة الاستقرار في إثيوبيا، ومزيدٌ من الإنفاق على الجنود، أو في مركز قيادته.

وإذا بستقل أبي احمد علاقته الممتازة مع محمد بن زايد، وعلاقة الجوار التقليدية مع السودان، ليدخل خطّ حلّ الأزمة. نُقدِمُ على هذه الخطوة وهو يدرك تماماً العلاقة القوية التي تربط عبد الفتاح البرهان مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ويُدرك ممالأة البرهان مصر في ما يتعلّق بقضية سدّ النهضة، وبدرجة سمح فيها بوجود قوّة مصرية في قاعدة مروي التي تجعل الأهداف داخل إثيوبيا في المتناول. أضف إلى ذلك أنّ أبي أحمد وبن زايد يتّفقان في نظرتهما السلبية إلى النظام القديم في السودان بقيادة الإخوان المسلمين.

الإمارات على علاقة شخصية قويّة مع البرهان، سابقة للحرب والهجوم العنيف الذي ظلّ يشنّه نائب البرهان، الجنرال ياسر العطا، وتطاوله على حكّام أبوظبي. ترتكز علاقة الإمارات مع البرهان على عطايا شخصية وتجارة في الذهب، شأن غيره من كبار قادة الجيش السوداني، والمتنفّذين من نظام عمر البشير، الذين يتمتّعون بعلاقات «بيزنس» قوية مع الإمارات، ما يعني أنّ الأخيرة تملك أوراقاً قويّة في مواجهة البرهان وقيادات لديه. هذا يُفسّر لكثيرين صمت البرهان، وعدم تصريحه بأيّ قول ضدّ حكّام الإمارات، تاركاً ذلك لنائبه. ويعلم كلّ من بن زايد وأبي أحمد أنّ البرهان يتحرّك بأمر الإخوان المسلمين، ولذا يلعبان في آخر توجّه الأميركي (الشعبوي) دونالد ترامب لا مساحة لكلّ مجرّرة في التغطية الإعلامية التي تمّ جّ بالعناوين العريضة للسياسة الغربية، ولا غضب في الشاشات كما اعتدنا في تغطية النزاعات التي تحرّك أجندات السياسة الغربية، بتنا نعرف أكثر عن حرب الإبادة المتصاعدة عنفاً وساديّة في غزّة من دون أن تُفضي معرفتنا هذه إلى أي تأثير في الضغط من أجل وقف إطلاق نار. نعرف من تحقيق لصحيفة الغارديان البريطانية أنّ آلة الحرب الإسرائيلية تتعمّد استخدام أسلحة مصمّمة لقذف كمٍّ هائل من الشظايا بسبب إصابات مُروّعة للمدنيين والأطفال خاصة، ما يُفسّر الكمّ الكبير من بتر الأعضاء لدى الأطفال، نقلاً عن جرّاحين أجانب تطوّعوا للعمل في القطاع في آخر أشهر. ويعلمنا تحقيق نشرته صحيفة لوموند الفرنسية أنّ أشكال التعذيب والإهانات التي يتلقّاها المعتقلون في السجون الإسرائيلية، حيث توفّي 18 منهم بفعل التعذيب، لا تقلّ عن تلك التي تمارسها الأنظمة العربية على المعتقلين السياسيين في سجونها. نعرف أيضاً من رسالة نشرتها المجلة العلمية لانسيت أنّ أرقام ضحايا حرب الإبادة، بفعل البروباغاندا الإسرائيلية التي تعمل على تحجيمها، هي أكبر بكثير من أرقام القتلى إذا ما أحصي الضحايا غير المباشرين للعملية العسكرية، بسبب المجاعة والأمراض المعدية وغير المعدية. شرحت الرسالة التي أثارت اعتراضات واسعة أنّ الانعكاسات المُباشرة للعمليات العسكرية (القتلى) ليست كافية في احتساب عدد الوفيات الناجم عن الإبادة، بل يستوجب احتساب ضحايا الانعكاسات غير المباشرة للحرب، ومنها المجاعة وقطع مياه الشرب، وتدمير المشافي والقدرات الطبية وانتشار الفيروسات والأمراض، وحالة التشرّد والنزوح المتواصل، التي يعيشها الناجون من جحيم غزّة، وغيرها من الانعكاسات غير المباشرة، التي تجعل العدد المُقدّر للضحايا لا يقلّ عن 185 ألف ضحية. تقدير الضحايا غير المباشرين لحرب الإبادة يجعل إحصاء نسبة قياسية غير مسبوقة، لم تشهدها أيّ حرب، بما في ذلك الحربان الكونيتان. وهو فعل إلغاء (Erasure). ليس فقط إلغاء الحدث نفسه عبر تحجيمه، بل أيضاً إلغاء القيمة الإنسانية لضحاياه أو المعايشين له والمتضامنين مع معاناة ضحاياه.

تنقل إلينا وسائل التواصل الاجتماعي كلّ يوم شهادات عن معيشة لا تحتمل لهؤلاء الذين لا يزالون في قيد الحياة فيما يبدو فعل مصادفة يحظى أصحابه بحظّ كبير. تكتب بيان، وهي مدوّنة وصحافية فلسطينية من داخل غزّة، «أصبحت النجاة من كلّ هذا الموت مُتعبة». هي على حقّ، إذ يصعب تخيّل الجهد اليومي للاستمرار. ما هو أكثر مشقّة من هذه «المُتعبة» هو النجاة من موت لا أحد يريد أن يراه أو حتّى يتوقّف عند وقوعه.

(كاتبة لبنانية في لندن)

مجزرة بعد مجزرة

فاطمة العيساوي

تتابع «مسلسل» الجرائم الإسرائيلية، مجزرةً بعد مجزرة، في وسائل التواصل، في حين يلتهي العالم وإعلامه بمتابعة معارك الانتخابات ونتائجها، ومنها محاولة اغتيال المُرشّح الجمهوري الأميركي (الشعبوي) دونالد ترامب، لا مساحة لكلّ مجزرة في التغطية الإعلامية التي تمّ جّ بالعناوين العريضة للسياسة الغربية، ولا غضب في الشاشات كما اعتدنا في تغطية النزاعات التي تحرّك أجندات السياسة الغربية، بتنا نعرف أكثر عن حرب الإبادة المتصاعدة عنفاً وساديّة في غزّة من دون أن تُفضي معرفتنا هذه إلى أي تأثير في الضغط من أجل وقف إطلاق نار. نعرف من تحقيق لصحيفة الغارديان البريطانية أنّ آلة الحرب الإسرائيلية تتعمّد استخدام أسلحة مصمّمة لقذف كمٍّ هائل من الشظايا يسبّب إصابات مُروّعة للمدنيين والأطفال خاصة، ما يُفسّر الكمّ الكبير من بتر الأعضاء لدى الأطفال، نقلاً عن جرّاحين أجانب تطوّعوا للعمل في القطاع في آخر أشهر. ويعلمنا تحقيق نشرته صحيفة لوموند الفرنسية أنّ أشكال التعذيب والإهانات التي يتلقّاها المعتقلون في السجون الإسرائيلية، حيث توفّي 18 منهم بفعل التعذيب، لا تقلّ عن تلك التي تمارسها الأنظمة العربية على المعتقلين السياسيين في سجونها. نعرف أيضاً من رسالة نشرتها المجلة العلمية لانسيت أنّ أرقام ضحايا حرب الإبادة، بفعل البروباغاندا الإسرائيلية التي تعمل على تحجيمها، هي أكبر بكثير من أرقام القتلى إذا ما أحصي الضحايا غير المباشرين للعملية العسكرية، بسبب المجاعة والأمراض المعدية وغير المعدية. شرحت الرسالة التي أثارت اعتراضات واسعة أنّ الانعكاسات المُباشرة للعمليات العسكرية (القتلى) ليست كافية في احتساب عدد الوفيات الناجم عن الإبادة، بل يستوجب احتساب ضحايا الانعكاسات غير المباشرة للحرب، ومنها المجاعة وقطع مياه الشرب، وتدمير المشافي والقدرات الطبية وانتشار الفيروسات والأمراض، وحالة التشرّد والنزوح المتواصل، التي يعيشها الناجون من جحيم غزّة، وغيرها من الانعكاسات غير المباشرة، التي تجعل العدد المُقدّر للضحايا لا يقلّ عن 185 ألف ضحية. تقدير الضحايا غير المباشرين لحرب الإبادة يجعل إحصاء نسبة قياسية غير مسبوقة، لم تشهدها أيّ حرب، بما في ذلك الحربان الكونيتان. وهو فعل إلغاء (Erasure). ليس فقط إلغاء الحدث نفسه عبر تحجيمه، بل أيضاً إلغاء القيمة الإنسانية لضحاياه أو المعايشين له والمتضامنين مع معاناة ضحاياه.

تنقل إلينا وسائل التواصل الاجتماعي كلّ يوم شهادات عن معيشة لا تحتمل لهؤلاء الذين لا يزالون في قيد الحياة فيما يبدو فعل مصادفة يحظى أصحابه بحظّ كبير. تكتب بيان، وهي مدوّنة وصحافية فلسطينية من داخل غزّة، «أصبحت النجاة من كلّ هذا الموت مُتعبة». هي على حقّ، إذ يصعب تخيّل الجهد اليومي للاستمرار. ما هو أكثر مشقّة من هذه «المُتعبة» هو النجاة من موت لا أحد يريد أن يراه أو حتّى يتوقّف عند وقوعه.

(كاتبة لبنانية في لندن)

> انعكاسات الحرب في غزّة ليست كافية في احتساب عدد الوفيات الناجم عن الإبادة

كاريكاتير عماد حجاج

الألعاب الأولمبية وازدواجية المعايير

علي انوزلا

تُنظم، بعد أيام، دورة الألعاب الأولمبية 2024 في باريس، وسط نقاش حادّ بشأن ازدواجية المعايير التي تعتمدها اللجنة الأولمبية الدولية، والبلد المُستضيف هذه التظاهرة الرياضية، وذلك بسبب المواقف المزدوجة إزاء الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب العدوانية التي تشنّها إسرائيل ضدّ الفلسطينيين في قطاع غزّة والضفّة الغربية. ولتبرير موقفها المُنحاز إلى إسرائيل، لجأت اللجنة الأولمبية الدولية إلى خُجّة «الحياد السياسي»، وهو موقف يحجب الحقيقة المُؤسفة بما أنّ اختيار الحياد في هذه الحالة يعني الانحياز ضمناً إلى جانب المُجرم المُعتدي، أي إسرائيل التي سوف يسمح لها بالمشاركة في هذه الدورة ورفع علمها في الملاعب الأولمبية، في وقت يُنفّذ فيه جيشها جرائم الإبادة الجماعية يومياً في غزّة، التي تحوّلت أكبر مقبرة مفتوحة في التاريخ، يُستشهد ويصاب فيها يومياً عشرات من الأبرياء، أغلبهم من الأطفال والنساء، الذين يُقصفون بأقوى الأسلحة المُدمّرة في العالم، وعلى الهواء مباشرة، أمام مرأى العالمين ومسمعهم.

مع ذلك، نجد من يدافع عن «حقّ» إسرائيل في المشاركة في هذه الألعاب، ومن يشنّ حملات تعصّب ضدّ من يُعارض هذه المشاركة. وفي فرنسا، حطّمت نسبة عندما أعلنت عمدة باريس، آن هيدالغو، في مارس/آذار الماضي، أنّ «الرياضيين الروس غير مرحّب بهم» في باريس لحضور الألعاب الأولمبية، وهي العبارة نفسها التي استعملها النائب اليساري الذي طالب بتطبيق المبدأ نفسه على الإسرائيليين. وفي الحالة الأولى، لم يُسبّب تصريح عمدة باريس أيّ جدل أو تقودها اليوم جماعة يهودية فرنسية صهيونية ضدّ نائب يساري فرنسي من حزب فرنسا الأبيّة، لقوله إنّ الرياضيين الإسرائيليين غير مُرحّب بهم في الألعاب الأولمبية في باريس بسبب العدوان ودماء الأبرياء في غزّة، ودعوته إلى منع رفع العلم الإسرائيلي وعزف النشيد الصهيوني، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى روسيا. فما دعا له هذا النائب اليساري وضع نهاية للمعايير المزدوجة، ما أثار عليه حملة شعواء انخرط فيها زملاء له من أحزاب اليمين والمحافظين والاشتراكيين، وذهب أحد نوّاب حزب الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى حدّ الدعوة المجنونة إلى حلّ حزب فرنسا الأبية، الذي ينتمي إليه النائب، مع العلم أنّ هذا الحزب، الذي لا يُخفي تعاطفه مع الفلسطينيين، تصدّر أحزاب اليسار في آخر انتخابات تشريعية شهدتها فرنسا قبل ثلاثة أسابيع فقط (!).

وفي المقابل، لم تصدر أيّ ردّة فعل هستيرية مثل هذه التي نشاهده اليوم عندما أعلنت اللجنة الأولمبية الدولية بسرعة بإدانة روسيا بسبب تحريضها على الحرب، بما أنّ «الحرب هي نقيض المُثل الأولمبية»، ولتبرير قراراتها المُجحفة ضدّ روسيا، قالت اللجنة الأولمبية إنّها قرّرت استبعاد روسيا دولةً، مع السماح لرياضييها ورياضيي بيلاروسيا بالمشاركة في هذه الألعاب، ولكن بشروط، أي ألّا يكونوا قد دعموا الحرب في أوكرانيا، وأن يتنافسوا تحت رايةٍ مُحايدة، وأن لا يُعزف نشيدا بلديهما، ما حدا بروسيا إلى وصف هذه الشروط بأنّها «مُهينة»، وإعلانها مقاطعة الألعاب. هذا التمييز الصارخ ضدّ روسيا ورياضييها، تحت تأثير دوائر صنع القرار الغربي، دفع رئيس «فرنسا الأبية»، جان لوك ميلانشون، إلى المطالبة بـ«تطبيق المعايير نفسها على الجميع»، لكنّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دافع عن مشاركة إسرائيل، وبرّر موقفه بأنّ الدولة العبرية تعرّضت لهجوم وصفه بـ«الإرهابي»، ونسي جرائم الحرب التي نُفّذها جيشها يومياً في غزّة والضفّة الغربية، بل وذهب إلى حدّ وصف لاعبي إسرائيل بأنّهم سيكونون «حاملي سلام» في هذه الألعاب (!). وباستثناء اللجنة الأولمبية الفلسطينية، التي دعت إلى استبعاد المشاركة الفلسطينية، فإنّ باقي الاتحادات العربية التزمت صمت القبور.

لا مجال لمقارنة الحرب الروسية الأوكرانية الغربية مع الحرب الإجرامية التي تشنّها إسرائيل على سكّان عزّل أبرياء دمّرت مساكنهم ومستشفياتهم ومدارسهم، محرومين من الغذاء والدواء، ومُطاردين يوميّاً تحت قصف مُدمّر يلاحقهم أينما حلّوا وارتحلوا، ما يجعل قرارات اللجنة الأولمبية والحكومات الغربية المساندة لها تُظهر ازدواجيةً صارخةً في المعايير. وإذا كانت روسيا بحربها على أوكرانيا قد أخلّت بمبادئ الميثاق الأولمبي، عندما غزا جيشها الأراضي الأوكرانية، فماذا يقال عن إسرائيل، التي تحتلّ الأراضي الفلسطينية، وتقتل وتشرّد وتعاقب وتسجن شعباً منذ سبعة عقود، وخلال آخر عشرة أشهر فقط، قتلت أكثر من 400 رياضي فلسطيني، وحوّلت ملعب كرة القدم في غزّة المدمّرة معتقلاً مفتوحاً، حشرت فيه عشرات المُعتقلين الأبرياء مقيّدي الأيدي ومعصوبي الأعين، مُجرّدين من ملابسهم إلى ما يستر عوراتهم؟ إنّ أقلّ ما يمكن أن يوصف به موقف اللجنة الأولمبية (والحكومات الغربية) هو النفاق والخزي، والعار الذي سوف يلاحقها عندما سيُكتشف غداً أنّ من بين 87 لاعباً إسرائيلياً، يمثّلون الكيان الصهيوني في هذه الدورة، هناك من سبق لهم أن خدموا في صفوف جيش الحرب الإسرائيلي، ومن تلطّخت أيديهم بدماء الأبرياء الفلسطينيين.

أمّا الذريعة غير المُقنعة التي لجأت إليها اللجنة الأولمبية الدولية، المُتمثّلة في «الحياد السياسي»، فربّ عذر أكبر من زلّة، لأنّ هذا الموقف لا يمكن له أن يحجب الحقيقة المُحزنة، أنّ اختيار الحياد في هذه الحالة يعني النفاق الصارخ، الذي يفضح الوجه البشع للغرب عندما يتعلّق بتغطية جرائم إسرائيل، التي ترقى إلى جرائم ضدّ الإنسانية.

> من بين 87 لاعباً يمثّلون الكيان الصهيوني في أولمبياد 2024، هناك من خدموا في صفوف جيش الاحتلال، وتلطّخت أيديهم بدماء الفلسطينيين

(كاتب وإعلامي مغربي)

الخطوات العمليّاتيّة في بيان بكين الفلسطيني

أحمد جميل عزم

بقراءة البيان الصادر عن اجتماع الفصائل الفلسطينية في بكين، في 22 يوليو/ تمّوز الجاري، يمكن القول إنّه يتضمّن نوعين من القرارات. الأول مبادئ عامة، مثل حقّ المقاومة وإدانة العدوان، والثاني قرارات عملية أو (عملياتية)؛ أي تتضمّن خطوات عمل مُحدّدة، ويصبح السؤال بشأن هذه المبادئ (العملياتية): هل هناك جدّية لتنفيذها؟ وثالثاً، هناك بنودٌ مفقودة؛ البند الأكثر أهمّية الذي افتقده اتّفاق بكين هو كيف يتمّ التفاوض بشكل مُوحّد لأجل وقف إطلاق النار في غزّة؟

الخطوات العملية، بحسب ترتيب ورودها في البيان الصادر عن الاجتماع، الذي عُقِد بعد أن أُجّل سابقاً، وجمع الفصائل الفلسطينية لتحقيق الوحدة بينها: أولاً «تشكيل حكومة وفاق وطني مُؤقّتة بتوافق الفصائل الفلسطينية وبقرار من الرئيس بناء على القانون الأساسي الفلسطيني المعمول به». والخطوة الثانية، وردت في البند ذاته الخاص بالحكومة، وتقوم على «التمهيد لإجراء انتخابات عامة بإشراف لجنة الانتخابات الفلسطينية المركزية بأسرع وقت وفقاً لقانون الانتخابات المُعتمد». أما الخطوة العملياتية الثالثة، «وإلى أن يتمّ تنفيذ الخطوات العملية لتشكيل المجلس الوطني الجديد وفقاً لقانون الانتخابات المُعتمد، ومن أجل تعميق الشراكة السياسية في تحمّل المسؤولية الوطنية ومن أجل تطوير مؤسّسات منظّمة التحرير الفلسطينية، تم تأكيد الاتفاق على تفعيل وانتظام الإطار القيادي المُؤقّت المُوحّد للشراكة في صنع القرار السياسي، وفقاً لما تمّ الاتفاق عليه في وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني المُوقّعة في 4 أيّار 2011». الترتيب العملي الواقعي لتنفيذ هذا الاتفاق هو اجتماع الإطار القيادي المُوحّد، ثمّ مناقشة تشكيل الحكومة في هذا الإطار، ثمّ قرار الرئيس بتشكيلها، ثمّ الانتخابات. أسهل ما في هذا الاتفاق الواضح أنّه لا يتضمّن أيّ تعقيد الإطار القيادي المُؤقّت، الذي يجمع قادة الفصائل الفلسطينية، وهو البند العملي الأول الواقعي. فيجلس قادة الفصائل مع بعضهم، وتحديداً الفصائل الفاعلة، وفي مُقدّمتها الحركات، فتح وحماس وبقية الإسلامي، وهو أمر سهل من زاوية أنّه لا يُتطلّب أكثر من التحدّد، موعد، والذهاب إلى اللقاء في القاهرة، أو الجزائر، أو أيّ مكان آخر، وبحضورٍ رمزيّين، صيني وعربي. ومثل هذا الاجتماع، لو تكرّر مرة واحدة شهرياً، سيكون نقلة نوعيّة في رؤية أخرى، يبدو أصعب القرارات، لأنّه يصطدم بأمور عدّة، أولها آلية اتّخاذ القرار الفلسطينية، فالهيئات الفلسطينية الحالية، وهي التي لا تتضمّن جهات بينها اختلافات حقيقية، لا تجتمع، فمثلاً اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير نادراً ما تجتمع اجتماعاً نظاميّاً حقيقيّاً برئاسة رئيس المنظّمة محمود عبّاس، وهذا ليس جديداً، فمنذ سنوات، ظهرت «بدعة» الاجتماعات التشاورية، التي كان يرأسها الراحل صائب عريقات بصفته أمين سرّ اللجنة التنفيذية، من دون الرئيس، وحاول أخيراً استئنافها خلفه حسين الشيخ. وبحسب بعض المعلومات المتوفّرة، لا توافق فصائل على هذه الصيغة التي تجعل الاجتماعات مُجرّد خبر صحافي بلا صلاحيات. الأمر الثاني الذي يصطدم به عقد هذا اللقاء، الأساس لأيّ مرحلة انتقالية، أنّ له معنى سياسيّاً أساساً، هو تغيير المواقف وتغيير الرهانات، من الرهان على نهاية الحرب في غزّة ذاتياً من دون وفاق فلسطيني، ووجود عملية سياسية تجري لترتيب الوضع لاحقاً، في سياقات ترتيبات إقليمية، تتضمّن المزيد من التطبيع العربي الإسرائيلي، في مقابل تسوية للقضية الفلسطينية، وهو الرهان الموجود حالياً، حيث لا رغبة لدى القيادة الفلسطينية الرسمية، في تولّي دور قيادي في مفاوضات وقف إطلاق النار في غزّة، إذ يعني هذا أن يصبح التنسيق والوحدة مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي عملية فعلية ويومية. لو انعقد فعلاً الإطار القيادي المُوحّد، يمكن أن يصبح هذا الإطار هو الذي يفاوض باسم الشعب الفلسطيني، وهذا سيعطي قوّة هائلة للفلسطينيين، ولقيادتهم، التي ستتعزّز شرعيتها بأنّها تتحدّث باسم الفلسطينيين كلّهم، ولكن شرط هذا الأمر أن تصبح القيادة جماعية، حتّى لو في المستوى الذي كانت عليه قبل «أوسلو» (1993). لقد حصلت الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي، والنظام الإقليمي العربي، على تسعة أشهر منذ بداية الحرب للتأثير في الحدث، وكانت النتيجة محدودة، ويمكن للقيادة الفلسطينية الانطلاق من هذا الواقع لتحقيق الوحدة الفلسطينية الفعلية. وإذا اجتمع هذا الإطار، وفُعّل جدّياً، تمكن مناقشة باقي القضايا الواردة في بيان بكين، مثل حكومة الوحدة الوطنية، وإجراء انتخابات، سواء للمجلس التشريعي أو الوطني أو الرئاسة، أو اختيار واحدة من هذه الانتخابات، أو حتّى تأجيلها، لكن ضمن تصوّر وفاق وطني وقرار جماعي.

> القرار السياسي الحقيقي الداخلي، ونهج التفكير بعيداً عن التفرّد في القرار، هما مفتاح الوحدة الوطنية والتغيير فلسطينياً

المعضلة الأساسية التي تعوق تفعيل الوحدة الوطنية الفلسطينية، غياب قرار سياسي حقيقي فلسطيني داخلي، فمن الدقيق أنّ للمواقف الدولية والإقليمية تأثيرها في ما يحدث، وستسعى قوى دولية، مثل الولايات المتّحدة وإسرائيل، لمنع الوحدة، وقد تستقوي أطراف بإيران، أو غيرها، لعرقلة الوحدة، لكنّ القرار السياسي ونهج التفكير بعيداً عن التفرّد باتخاذ القرار هو مفتاح التغيير.

من دون أيّ قرار جماعية وحدوية، لن تكون أي حكومة جديدة حكومة وفاق، وستكون استنساخاً لحكومات منذ الانقسام عام 2006. فالحكومات باتت نوعين؛ إمّا حكومة الرئيس، بمعنى أنّها لا تعكس تباينات القوى السياسية الفلسطينية بل تعكس أداةً تنفيذيةً محدودة الصلاحية ضمن نظام سياسي محكومة بسلطةٍ فردية، أو هي حكوماتٌ من دون تعاون من القاعدة التنظيمية والسياسية للفصائل، كحكومة «حماس» عام 2006، التي لم يتعاون معها الموظّفون والكوادر، الذين كانوا في السابق ضمن حكومات حركة فتح، أو كما حدث بعد 2014، من عدم تعاون عناصر «حماس» ومسؤوليها في غزّة مع هذه الحكومة، كما أنّ العوائق التي منعت انتخابات 2021، وذُكِرت لتبرير إلغائها مثل موضوع الانتخابات في القدس، ما زالت قائمة، فضلاً عن استحالة الانتخابات في ظروف الحرب. لذلك، ربّما يجدر بالقوى السياسية والمجتمع المدني الفلسطيني، الضغط حتّى يُتّخذ قرارٌ فعلي بالاتجاه إلى الوحدة، والضغط لانعقاد «الإطار المُؤقّت» بوابةً لحلّ ونقاش مُجمل القضايا الأخرى، ووضع توافقات واقعية وحقيقية لتفعيل منظّمة التحرير، وتطوير أطر العمل الفلسطينية. وأول ما يجب أن يعمل عليه هذا الإطار المُوحّد فرض التفاوض بشكل مُوحّد لإنهاء الحرب في غزّة، والعمل بشكل مُوحّد من أجل وقف التدهور في غزّة والضفّة الغربية.

(أستاذ جامعي فلسطيني في الدوحة)

القيادي في «حماس» موسى أبو مرزوق (يمين) والقيادي في «فتح» محمود العالول (يسار)، وبينهما وزير الخارجية الصيني وانغ يي، بكين، 23 يوليو (يجرو باردو/فرانس برس)

التردّد بين هاريس وترامب

ارنست خوري

تأخّر جو بايدن في سحب ترشيحه للانتخابات الرئاسية الأميركية. كان بإمكانه، لو اعترف باكراً بديكتاتورية العمر وبما يجلبه من بهلة وأمراض، أن يتفادى أضراراً هائلة لحقت بصورته، ليبقى رصيدُه السياسي الممتدّ على نصف قرن محل نقاش، وقد اختتمه بدعمه المطلق الحرب الإسرائيلية الإبادية على الفلسطينيين في غزة. كان بإمكانه لو استسلم باكراً لحتمية التقدّم في السنّ أن يحسّن احتمالات فوز مرشّح ديمقراطي على وحش بوزن دونالد ترامب. لكن لا وجود لـ«لو» في التاريخ. المهم أن بايدن انسحب بالفعل، ونائبته كامالا هاريس هي الأوفر حظاً لنيل ترشيح الحزب.

هاريس (59 عاماً)، ابنة عالم اقتصاد جامايكي وعالمة هندية في الطب ومناضلة في سبيل تحرير المرأة، ستخسَر لو أجريت الانتخابات اليوم، وأمامها مائة يوم لتقلب الصورة بشكل جذري. التفاف أركان الحزب الديمقراطي وحجم التبرّعات التي انهالت على حملتها فور انسحاب بايدن توحي بنيّة جدّية لمحو ما تسببت به مشاهد الرئيس المثيرة للشفقة من خسائر سياسية لحزبه، ولأي مرشّح ينال بطاقته. كان ترشّح بايدن سيحرمه من أصوات غالبية الناخبين العرب والمسلمين ممن قرّروا الامتناع عن التصويت أو الاقتراع لترامب نكايةً أو انتحاراً أو اقتناعاً. أما وقد انسحب الرئيس، فسيكون على هؤلاء ضرب أخماس بأسداس. كامالا هاريس منحازة لإسرائيل، ولكن بما لا يقارن مع حقارة موقف بايدن. جذورها الإثنية ولون بشرتها وزواجها من يهودي يفترض أن تجعلها مفضّلة بالنسبة لفئات واسعة من الأقليات والمتعلمين والملوّنين والشباب والنساء وسكان المدن. داخل الإدارة، كامالا هاريس صاحبة الصوت الأعلى منادياً بوقف إطلاق النار في غزّة وبإدخال المساعدات بالأكثر انتقاداً لـ«شكل الحرب»، بما أن مبدأ الحرب نفسها محلّ إجماع هناك، أو هكذا كان الحال في الأشهر الستة الأولى. كان يفترض أن تتمكن في سنوات الولاية الأولى والوحيدة لجو بايدن، من بناء حيثيّة شعبية لنفسها خارج إطار «السيدة الرقم 2». وهو ما لم يحصل. يقولون في أميركا إنها أخفقت أو أنها لم تُزوَّد بالإمكانات الضرورية لمعالجة الملف الموكل إليها، المهاجرين غير النظاميين وضبط الحدود، وهذه كارثة بما أن هذا الموضوع هو ثاني أهم ما يقترع على أساسه الأميركيون من بعد الاقتصاد. في المقابل، نجحت في الدفاع عن حق الإجهاض. في السياسة الخارجية لا يتوقّع عارفوها تغييراً كبيراً عن سياسة بايدن سوى زيادة الضغط على إسرائيل.

في الداخل هي في موقع وسطي بين تيارَي الحزب الديمقراطي، التقدّمي والمحافظ. أمام صورة متشابكة كهذه، كيف يصوّت العرب والمسلمون في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، هم الذين وضعهم القدر والظروف في موقع بيضة القبّان بسبب إقامة معظمهم في ولايات «متأرجحة» هي التي تحسم هوية الرئيس المقبل؟

كانت القاعدة كالتالي قبل سحب بايدن ترشيحه: بايدن بسوء، ترامب في دعم إسرائيل، لكنه أفضل منه في كل باقي المواضيع. في السياسة الخارجية والداخلية، في النظرة إلى المهاجرين والعالم والمجتمع والثقافة والحريات الفردية والحقوق والانفتاح والمساواة والأقليات والسلاح والتغير المناخي والإجهاض والتسليم بالعلم ومناهضة الشعبوية. اليوم ربما تصبح القاعدة: قد تكون هاريس أفضل من بايدن في الموضوع الفلسطيني والإسرائيلي والشرق الأوسط عموماً. في بقية العناوين ستكون شبيهة بالرئيس الحالي. ربما لا تكون هاريس، من خلال ما نعرفه عنها، الرئيسة التي يحلم بها أنصار أميركا أكثر عدالاً، لكن الانتخابات هي هكذا أحياناً، اختيار الأفضل المطروح لا النموذجي، وانتقاء، بين الأقل سوءاً. والحال أنّ التردد في الاختيار بين كامالا هاريس وبين كابوس اسمه دونالد ترامب اليوم، عدمية ليست في السياسة إلا كارثة يدفع ثمنها العالم كله عندما يتعلق الأمر ببلد كأميركا.

عن الاستعداد لانتخابات أميركا

مروان قبلان

مازال العامل الأميركي، للأسف، وبحسب ما دلّت عليه تجارب العقدَين الأخيرَين خصوصاً، المتغيّر الأبرز في تحديد التوجّهات الخارجية لدول المنطقة (تركيا وإيران والدول العربية)، وذلك بعكس ما ينبغي أن تكون عليه الحال بمعنى أن تكون السياسات الخارجية للدول تابعةً من احتياجاتها الداخلية الاقتصادية والأمنية، وتعبيراً عن مصالح شعوبها وتطلّعاتها. لاحظ، مثلاً، كيف تغيّرت تحالفات المنطقة مع وصول دونالد ترامب إلى الحكم مطلع عام 2017، حين دخلت العلاقات السعودية التركية في أزمةٍ حادّةٍ بعد التقارب الذي شهدته في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما (الولاية الأولى) والتي فضّلت (في ولايتها الثانية) التعامل مع إيران على حساب علاقاتها التقليدية مع الرياض وأنقرة، كما اندلعت أزمة حصار قطر، وتدهورت علاقات إيران بدول الخليج إلى درجة تعرّض السعودية لأول هجوم عسكري إيراني مباشر، عندما استُهدفت منشآت أرامكو، في سبتمبر/ أيلول 2019 بمسيّراتٍ وبصواريخ كروز، تشير مصادر المخابرات الأميركية إلى أنّها انطلقت من جنوب إيران وعبرت العراق إلى شرقي السعودية. وقد مثل استهداف السعودية ردّ إيران على إعادة إدارة ترامب فرض حظر على تصدير النفط الإيراني. مع وصول بايدن إلى الحكم عام 2021 تغيّرت الاصطفافات من جديد، فانتهت أزمة حصار قطر، وعادت العلاقات التركية مع السعودية والإمارات إلى وضعها الطبيعي، ودخلت إدارة بايدن في مفاوضات جديدة مع إيران (لم تنجح) لإحياء الاتفاق النووي (2015)، الذي انسحبت منه إدارة ترامب عام 2018. اليوم ومع احتدام التنافس على البيت الأبيض، خصوصاً بعد خروج بايدن من السباق الانتخابي، وتقدّم كامالا هاريس للظفر ببطاقة الترشّح عن الحزب الديمقراطي، يُتوقّع أن تشهد المنطقة اصطفافاتٍ جديدة بحسب الإدارة القادمة. ورغم أنّ بعضهم يظن أنّ إدارة ترامب الثانية، في حال فوزه، قد لا تشبه بالضرورة إدارته الأولى، لكنّ الواضح أن كثيراً لن يتغيّر في سياسات الرجل ومقارباته، بدليل ما حصل في آخر مؤتمر للحزب الجمهوري، إذ فقد الرجل السيطرة على نفسه، ولم يستطع التقيّد بالنصّ المكتوب أمامه، وراح كعادته يوزّع الاتهامات يميناً وشمالاً. في حال فوز ترامب، إذاً، سوف يدخل العالم كلّه، على الأرجح، في فترة جديدة من عدم اليقين، وسوف تكون منطقة الشرق الأوسط (وأوروبا طبعاً) الأكثر تأثّراً. دول المنطقة بد

عندما تلعب تركيا خارج الملعب

علي العبدالله

تواترت تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن عمق علاقة الحكم في بلدهم بالمُعارَضة السورية وتمسّكه بمطالبها، في محاولة منهم لامتصاص الغضبة الشعبية العارمة التي استثارها توجّه النظام التركي إلى التطبيع مع النظام السوري، وإعلاناته المُتكرّرة عن استعداده للعودة إلى العلاقة القويّة معه، كما كانت في فترة شهر العسل بينهما قبل العام 2011 وانطلاق ثورة الحرّية والكرامة. كما تعدّدت لقاءات المسؤولين الأتراك بوجهاء ومُعارضين وقادة فصائل مُسلّحة سوريين لشرح موقف نظامهم، وتطمينهم على وضعهم ومستقبلهم. وكان لافتاً أنّ أجوبة المسؤولين الأتراك عن أسئلة الحواضن الشعبية الصريحة والمباشرة جاءت عامّةً وغيرَ مُحدَّدة. لم تكن إعلانات أنقرة بشأن التوجّه إلى التطبيع مع النظام السوري سوى القشّة التي قصمت ظهر البعير، فقد تراكمت التوتّرات والاحتقانات بين السوريين، اللاجئين منهم خاصة، على خلفية الضغوط النفسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانَوْها بسبب حملات التحريض العنصرية، وتعرّض سوريين للقتل بأيدي مواطنين أتراك، جديدها أخيراً هجمات قيصري (وسط تركيا) وغازي عنتاب (جنوب)، ونشر أسماء اللاجئين وأرقام بطاقات هُويّاتهم وسكنهم لتسهيل تحرّك العنصريين ضدّهم، وصمت السلطة عن التجاوزات، والانتقال من رفضها إعلامياً إلى تطبيقها عملياً عبر حملات ضدّ اللاجئين من غير حاملي بطاقات الحماية المُؤقّتة، وتمدّدها لاحقاً لتشمل حتّى حامليها، والبدء بترحيلهم قسرياً بعد احتجازهم وتعذيبهم وإجبارهم على التوقيع على إقراراتٍ بأنّهم عادوا بمحض إرادتهم طوعاً، مروراً بملاحقة نشاطات السوريين التجارية والصناعية، بدءاً بإزالة الكتابة العربية عن المحلّات إلى إغلاق محلّات الصرافة والتحويل، مع أنّها مرخّصة، وصولاً إلى دور تركيا في خسارة المُعارَضة المُسلّحة مواقعها في حلب.

سُلِّمت حلب، التي كانت تربطها بتركيا علاقات اقتصادية قويّة ومتينة، إلى النظام السوري بعد نقل معظم آلات المعامل والورش الصناعية إلى الأراضي التركية، وانخرطت أنقرة في لعبة مناطق خفض التصعيد، وفي الدخول في مساومات على هذه المناطق مع النظام الروسي، وحصولها على ضوء أخضر لعمليتها العسكرية «غصن الزيتون» ضدّ قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في عفرين، وشرعنة نقاطها العسكرية في ريفي حلب وإدلب. وكانت ثالثة الأثافي تدمير البعد الأخلاقي للثورة السورية، وتشويه صورتها ثورةً من أجل الحرّية والكرامة، بتحويل مقاتلين منها إلى مرتزقة في ليبيا وأذربيجان والنيجر خدمةً لتحرّكه الجيوسياسي، ولسعي تركيا إلى توسيع نفوذها في تلك الدول. لقد ترتّب على هذه الممارسات نشوء حالة انعدام ثقة بالحكم في تركيا لدى السوريين، وارتيابهم في أقواله وخطواته كلّها، وجعل وعوده الجديدة بعدم التخلّي عن المعارضة، وبعدم إجبارها على قبول حلول ضدّ مصالحها، محلَّ شكٍّ كبير، إذ يُنظَر إليها باعتبارها مُخدّراً لوقف التظاهرات والاعتصامات، لأنّ استمرارها يُفقده فرصة استخدام ورقة المُعارَضة للحصول على تنازلاتٍ من النظام السوري خلال مفاوضات التطبيع وتحوّلها في غير صالحه، إذ سيُوظّفها النظام السوري للضغط على تركيا لقبول مبدأ الانسحاب من الأراضي السورية، بذريعة رفض هذا الوجود، حتّى من المُعارَضة وحواضنها، التي دعمها سنوات.

تنبع خطورة تطبيع النظام التركي مع النظام السوري من فحواه، لأنّه ينطوي على إقرار بشرعية الأخير وحقّه في بسط سيطرته على الأرض السورية كلّها، وحسم الصراع لمصلحته، وسحب الشرعية عن المطالب الشعبية السورية في الحرّية والكرامة. وسيثير هذا احتمال حصول ضغط من تركيا على المُعارَضة السورية، السياسية والعسكرية، للقبول بالتصوّر الروسي التركي للحلّ في شمال غربي سورية، وعودة النظام السوري إلى المنطقة بصيغ مُوارِبة، مصحوباً بهجمات عسكرية مُنسّقة ضدّ المدنيين والعسكريين لوضعهم بين المطرقة (ضربات النظام وقوات الاحتلال الروسي) والسندان (الضغط التركي)، لتقليص قدرتهم على المناورة والحدّ من خياراتهم. يمكن اللجوء إلى تصدير بعض فصائل المعارضة المُسلّحة الموالية له للقيام بالمهمّة، كما حصل في محادثات أستانة. ولم يلقَ اندفاع النظام التركي حماسة لدى النظام السوري في ضوء وجود مصالح وحسابات مُركّبة على خلفية تعدّد الحلفاء، وضرورة مراعاة حساسياتهم ومصالحهم، واللعب على تبايناتهم، لتحاشي تقديم تنازلات سياسية تنهي سرديته عن انتصاره في الصراع، ما قد يقود إلى تأجيج الخلافات ضمن نواته الصلبة وتأليب حاضنته الشعبية ضدّه، خاصّة أنّ النظام التركي ما زال يربط التطبيع بوضع دستور جديد، وانتخابات، وحكومة شرعية تعتمد هذا الدستور. جاء اندفاع أنقرة إلى التطبيع مع النظام السوري استجابةً لعوامل عديدة، داخلية وخارجية، في مُقدّمتها تطويق تحرّك «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» في سعيها إلى إجراء انتخابات بلدية، لما لهذه الانتخابات من تأثير إيجابي في شرعية «الإدارة» السياسية محلّياً ودولياً، والعمل على قطع الطريق عليها بالاتفاق مع النظام، بما في ذلك التحرّك عسكرياً ضدّها بعد دفع المُعارَضة السورية إلى القبول بالتفاهم والاتفاق مع النظام السوري، وخوض معركة مُشتركة ضدّ «قسد». وتعاطى حكم حزب العدالة والتنمية مع القضية الكردية (يفوق عدد الأكراد في تركيا 20 مليوناً)، التي شكّلت ولا تزال عقدة السياسة التركية، بمرونة، فبدأ بالسعي إلى التخفيف من حدّتها عبر منح الكُرد بعض مطالبهم؛ تدريس اللغة الكردية في مناطقهم، وقناةً تلفزيونية تبثّ باللغة الكُردية، مع حلّ بعض المشكلات الخدمية والعمل على تحسين ظروف المعيشة في جنوب شرقي تركيا، حيث الكثافة الكردية، وفَتَحَ حواراً مع حزب العمّال الكردستاني وقائده عبد الله أوجلان، المُعتقَل في سجن في جزيرة إمرالي في بحر مرمرة، واتفق معه على بعض الخطوات العملية؛ خطّة خريطة طريق تبدأ بوقف إطلاق النار وانسحاب قوّات الحزب إلى جبال قنديل في كردستان العراق، لتتم تسوية أوضاعهم وإدماجهم في الدولة والمجتمع التركيَّين لاحقاً، وتبادل الأسرى. وعند تنفيذ هذه الخطوات، تقوم الحكومة بتعديل قوانين مكافحة الإرهاب، وتُحوِّلها إلى المجلس النيابي لإقرارها، وتبدأ المباحثات الرسمية بين الحكومة التركية وقيادة الحزب في جبال قنديل، يتلوها تعديل دستور 1980 وتضمينه الإقرار بالحقوق الكُردية. لكنّ العملية لم تستمرّ بسبب وجود جناح مُتشدّد داخل حزب العمّال الكردستاني له تحفّظات على خيار المصالحة، التي وافق عليها عبد الله أوجلان، وقيامه بعمليات عسكرية استفزازية لاستدراج ردٍّ من الجيش التركي يخلط الأوراق وينهي المفاوضات، وانفجار الثورة السورية، وإقامة حزب الاتحاد الديمقراطي (جناح حزب العمّال الكردستاني في سورية) إدارةً ذاتيةً في ثلاث مقاطعات عند الحدود التركية السورية، واحتدام الصراع الداخلي في تركيا على شكل النظام السياسي التركي، على خلفية سعي الرئيس رجب طيّب أردوغان إلى تحويل النظام النيابي نظاماً رئاسيّاً، ما دفعه إلى اللجوء إلى مغازلة القوميين الأتراك لتأييد مسعاه السياسي، فوظّف الورقة الكردية في كسب تأييدهم عبر التصعيد ضدّ التعبيرات السياسية الكردية، واعتقال نوّاب حزب الشعوب الديمقراطي، وإحالتهم على القضاء بتهم مُفبرَكة، والتخلّي عن مبادرة حلّ القضية الكردية سلمياً، والعودة إلى الخيار العسكري ضدّهم.

لم يستطع أردوغان الموازنة بين منطلقات حزبه السياسية، التي ربطت التنمية بالعدالة، خصوصاً بعد خسارته الرهان على نجاح الإسلاميين في تحقيق مكاسب راسخة في ثورات الربيع العربي، فعاد إلى تبنّي النزعة القومية التركية كما صاغها مُؤسِّس تركيا الحديثة مصطفى كمال، المُلقّب بـ «أتاتورك» (أبو الأتراك)، القائمة على التمييز بين مكوّنات الشعب التركي على أساس قومي/ عرقي، والعودة إلى الخيار العسكري في مواجهة الحراك الكُردي، ليس في الأراضي التركية فقط، بل في دول الجوار؛ سورية والعراق، حيث للكُرد نِسَبٌ سكّانية وازنة، فهاجم مواقع لحزب العمّال الكردستاني في إقليم كردستان العراق وأقام هناك قاعدة بعشيقة، وعمل على إقامة منطقة آمنة في طول الحدود السورية التركية (نحو 900 كيلومتر بعرض 30 كيلومتراً)، ونفّذ لأجل ذلك ثلاث عمليات عسكرية كبيرة: درع الفرات (ريف حلب)، وغصن الزيتون (عفرين)، ونبع السلام (رأس العين وتلّ أبيض)، احتلّ عبرها مساحات واسعة من الأرض السورية (نحو 10%) بذريعة أنّ الإدارة الذاتية تهديد وجودي للأمن القومي التركي.

لقد أخطأ أردوغان عندما قلّل من أهمّية حلّ القضية الكردية، وتجاهله الانقسام الداخلي العميق بشأن خطوط قومية ومذهبية واجتماعية، ما كان يستدعي العمل على تعميق الاندماج الوطني، وترسيخ توافق سياسي واجتماعي، بإزالة أسباب الانقسام، فالمنطقة الآمنة، حتّى لو نُفِّذت بشروط تركية، لا تحلّ القضية الكردية، لأنّها لا تقدّم للكُرد حلّاً لمعاناتهم القومية والاجتماعية والاقتصادية، بل تزيد من شعورهم بالاضطهاد والقهر، لأنّها ستضيف إلى مظلوميتهم فصلاً جديداً يُعمّقها ويزيدها مرارة. فالتخوّف من الكُرد في سورية والعراق وإيران حلّه بإنصاف الكُرد في تركيا ذاتها.

لقد فشل أردوغان في التعاطي مع الوضع السياسي التركي بواقعية، فاعتمد سياسة الهروب إلى الأمام بملاحقة تجسيدات القضية الكردية في دول الجوار بتجاهلٍ تامٍّ لدرس الصراع مع الكُرد، إذ فشلت محاولة تذويبهم وتحويلهم أتراكاً خلال قرن وأكثر. وعجز الجيش التركي عن حسم المواجهة عسكرياً معهم، وانقسم المجتمع التركي بشأن حلّ قضيتهم. فاعتماد الحلّ العسكري لن يُغلق الملفّ، لا في تركيا ولا في الدول الأخرى، بل سيُبقيه جُرحاً نازفاً يستنزف جهود دول المنطقة وشعوبها وإمكاناتها، يُفقدها استقرارها وفرص ازدهارها.

تكمن مشكلة النظام التركي في طموح قائده أردوغان، الذي يحاول تحقيق إنجاز استقلال تركي كامل عن الغرب، ولعب دور إقليمي ودولي كبير، فيغطّي على إنجاز أتاتورك في إقامة الجمهورية، ويمسح صورتَه، ويحلّ في محلّه في الوعي السياسي التركي. لقد وضع الخيار الأتاتوركي العرقي الجمهورية التركية في تصادم مع عامل موضوعي هو التعدّد القومي، وجعله بنداً ثابتاً في جدول أعمال الحكومات التركية المُتعاقبة، لا تستطيع تجاهله ولا تستطيع حسمه، لذا هي في صدامٍ معه منذ قيامها عام 1923، وستبقى على ذلك الحال، ما دامت لم تواجهه وتنهِه بإيجابية، فسياسة الهروب إلى الأمام بخوض الحروب، داخل البلاد وخارجها، غير مُجديةٍ في التعاطي مع قضايا بنيوية. لذا، غدا الجلوس إلى طاولة التفاوض والتفاهم مع القادة الكُرد وبقيّة القوميات والإثنيات في تركيا للوصول إلى حلّ توافقي خياراً حتمياً للخروج من المستنقع. وهذا إن حصل وغُدّل الدستور ليلبي مطالب الشعوب والأديان والمذاهب، فسينقل تركيا من دولة عرقية منغلقة إلى دولة تعدّدية منفتحة، ويفتح طريق الأمن والاستقرار وفرص الازدهار أمامها واسعاً. سيمنحها هذا وزناً كبيراً ودوراً مميّزاً في الإقليم والعالم.

(كاتب سوري)

> تنبع خطورة تطبيع أنقرة مع النظام السوري من أنّه ينطوي على إقرار بشرعية الأخير وعلى حقّه في السيطرة على الأرض السورية كلّها

> غدا الجلوس إلى طاولة التفاوض مع القادة الكُرد وبقيّة القوميات والإثنيات في تركيا للوصول إلى حلّ توافقي خياراً حتمياً

أفكار في النقاش السوري العام

راتب شعبو

تشيع في النقاشات العامة بين السوريين فكرتان تتعلّقان بالديمقراطية، تعكسان قدراً لا بأس به من الاختلاط فيما يخصّ فهم النظام الديمقراطي أو تصوّره، بصفته بديلاً مقترحاً من نمط الحكم العائلي المُنحطّ الذي يستعمر الدولة السورية. تنطلق الأولى من طبيعة قليل أو كثير من الأشخاص معارضي الطغمة الحاكمة في سورية، أشخاص في مواقع بارزة سياسياً أو إعلامياً، أو سوى ذلك، تستنتج أن الطغمة الأسدية هي، بعد كلّ شيء، أفضل أو ليست أقلّ سوءاً من هؤلاء المعارضين الذين يطالبون بإسقاط النظام، وإنّ هؤلاء المعارضين إذا قُيّض لهم أن يحكموا فلن يكونوا أقلّ إجراماً وفساداً من النظام الذي يطالبون بإسقاطه. وهناك إضافات وحواشٍ «شعبية» كثيرة على هذا المتن، من نوع أنّ مَن تعرفه خير ممّن تتعرّف إليه، وأنّ من يأتي جديداً إلى الحكم سيكون أكثر نهماً للسرقة والفساد قياساً على من شَبع وامتلأت جيوبه، وأنّ كلّ حاكم، كائناً من يكون، سيملأ الدولة بجماعته، وأنّ ما يُحرّك هؤلاء المعارضين ليس الحرص على البلد أو الصالح العام كما يزعمون، بل الحسد والطموح الشخصي وحُبّ السلطة... إلخ. وتُشفَع هذه المحاكمات والقناعات بالإحالة إلى سلوك سيئ أتى به هذا «القائدُ» المُعارِض أو ذاك، أو إلى تصريح طائفي أو إقصائي من هذا أو ذاك، ممّن تكلّموا أو يتكلّمون باسم «الثورة»، بوصفها شهادات تُؤكّد الفكرة.

يجد هذا التصوّر طريقه إلى الحديث اليومي على هيئة تعابير «شعبية» مثل مديح شخص بأنّه ديمقراطي، ليس بمعنى أنّه يرى في الديمقراطية نظام حكم مناسبا، وينحاز ويعمل من أجل هذه الغاية، بل بمعنى أنّه من طبيعة شخصية تقبل الرأي الآخر، وتقبل التعدّدية والاختلاف. يمكن وصف الشخص بأنّه نزيه أو حكيم أو عادل... إلخ، ولكنّ وصفه بأنّه ديمقراطي على هذا النحو يُؤشّر إلى مفارقة استخدام صفة نظام سياسي (آليات وعلاقات قوى) لوصف طبيعة شخصية. لكنّ الأكثر أهمّية أن نزع هذه الصفة (الديمقراطية) عن شخصيات مُعارِضة لنظام الأسد، بسبب تصرّفاتٍ أو تصريحاتٍ سيئة، واعتبار أنّ ذلك يُسوّغ استمراره، ينمّ عن مشكلةٍ في التصوّر، وكأنّ بناء نظام حكم ديمقراطي يتطلّب توفّر جماعة ذات طبيعة شخصية «ديمقراطية» تقوم بالمهمّة. هذا مُتعذّرٌ بطبيعة الحال، إذ من أين لنا أن نحصل على هؤلاء في وسط استبدادي مُزمِنٍ في المستويات كافّة، وليس في المستوى السياسي فقط؟ وإذا افترضنا أنّ هذا تحقّق لنا، يبقى: كيف نضمن تعاون هؤلاء «الديمقراطيين» واتفاقهم، وتجانس تصوّراتهم السياسية؟ وكيف يمكن منحهم السلطة الكافية لبناء نظام سياسي كامل؟ بعد ذلك، كيف نضمن أنّ السلطة التي سيَحوزها هؤلاء لبناء الديمقراطية الموعودة لن تغيّر نفوسَهم، وينتهوا إلى فرض أنفسهم إلى الأبد على الجميع، كما فعل غيرهم؟ فالسلطة مفسدة.

هذه النظرة شائعة، وتحتاج مناقشةً لأنّ انتصارها ينتهي في الواقع إلى أسوأ نتيجة سياسية يمكن تصوّرها، وهي الركون إلى الأمر الواقع السوري، الذي يصعب تصوّر ما هو أسوأ منه. يفهم أصحاب هذه النظرة التغيير الذي يريده السوريون في أنّه تغيير فئة حاكمة مُستبدّة واستبدال فئة أخرى ديمقراطية بها. والحال أنّ تغيير الأفراد لا يُعوّل عليه للتغيير في نظام الحكم، ذلك أنّ نظام الحكم أقوى من الأفراد. نظام الحكم القائم على أسس الاستبداد السياسي لن يفشل في صناعة «رئيس» مُستبدّ، وسوف يحيل الفئة الحاكمة إلى فئة مُستبدّة، بصرف النظر عن الطبيعة الشخصية للأفراد. النظام القائم على آليات استبدادية سوف يختار ويصنع في النهاية الأفراد المناسبين له، وسوف يُهمّش أكثر فأكثر النزيهين، وذوي الآراء المُستقلّة، وينبذهم بشتّى السبل، طالما حافظ هؤلاء على نزاهتهم واستقلاليتهم.

في المقابل، من شأن نظام الحكم القائم على أسس ديمقراطية (آلية إنتاج الشرعية السياسية المترافقة مع آليات للرقابة والمحاسبة) أن يضع حدوداً يصعُب تجاوزها في وجه الأفراد ذوي الميول التسلّطية والفاسدة والإقصائية. على هذا، يصحّ أكثر أن نقول إنّ نظام الحكم يصنع الفئة الحاكمة، من أن نقول إنّ الفئة الحاكمة تصنع النظام. وما يُرسي أسس النظام الديمقراطي هو توازن قوى بين جماعات مصالح وفئات لا تمتلك أيٌّ منها القدرة على سحق البقيّة، فتتواضع على آليات الحكم. ولا بدّ كي تتحقّق معايير ديمقراطية معقولة، أن يكون للمجتمع حضور واعٍ وقوي من خارج الدولة. لا يمكن أن يكونَ سلوك الفرد دليلاً كافياً على فساد أفكاره السياسية أو صوابها ونجاعتها. إذا كان أمين الخزنة يسرق ويزوّر الأوراق، ويضع المؤسّسة في عجز دائم، لن يكون الحلّ بتغيير الشخص، بل بابتكار آليات (برامج حواسيب وكاميرات مراقبة مثلاً) تمنع أمين الخزنة من التلاعب. وقد يبتكر هذه الآليات ويقترحها أحد أقلّ الأشخاص أمانة. الفكرة الثانية، التي تشيع في النقاش السوري العام، أنّ شعوبنا لا تُحكَم إلا بالبسطار العسكري، وأنّ أيّ حكم آخر هو سبيل إلى الفوضى. إذا كانت الفكرة الأولى أكثر شيوعاً بين عموم الناس، فإنّ لهذه الفكرة جمهورا واسعا في وسط النُخبة. لها مساند وحُجّج ليست قليلة، وهو ما يُفسّر شيوعها بين كثيرين من المثقّفين العامّين، على أنّه شيوع «سرّي» في الغالب، تحت ضغط سيطرة الموجة الديمقراطية على العالم اليوم، فقليلون من يجرؤون على هذا القول إلّا في المجالس الخاصّة، مخافة أن يفقد الاتّساق مع «سمة العصر». هناك كتبٌ وتنظيراتٌ مضادّة للديمقراطية، مثل كتاب هانس هيرمان هوبه «الديمقراطية: الإله الذي فشل» (Democracy، The God That Failed)، الذي لا يخلو من أفكار وجيهة، ولكن يشدّ الانتباه أنّ هذا الكتاب صدر بالإنكليزية في 2001، وتُرجِم إلى العربية في 2019، ويجري تداوله بكثرة هذه الأيام. قد يكون في الأمر التماس مواساة ما، إلى جوار الحاجة إلى الفهم. حديثاً، يُستدلّ على صحة الفكرة المُضادّة للتغيير بالمقارنة بين حال البلدان العربية قبل «الثورات العربية» وبعدها. والحال، إذا وضعنا جانباً مزايا النظام الديمقراطي وعيوبه، كلّها، فإنّ هذه المقارنة هي بالضبط ما يُؤكّد، على الضدّ ممّا يُراد منها، أهمّية النظام الديمقراطي بوصفه النظام الذي يسمح باستيعاب الخلافات السياسية، وفتح سبل الخروج منها بأقلّ قدر من الخسائر. مشكلة النظام المُستبدّ أنّه لا يمتلك وسيلة سوى العنف في وجه الاحتجاجات، وفي ظروف مُعيّنة، كالتي توفّرت في الثورات العربية، انتهى الأمر إلى تدمير كلّ ما يمكن اعتباره إنجازات للنظام المُستبدّ. من هذه الزاوية، يمكن تشبيه النظام المُستبدّ ببناء لا يمتلك أمام الزلازل سوى الانهيار، ولا يمكن لأحد أن يضمن عدم حدوث الزلازل. التغنّي بالاستبداد على أنّه نظام الأمن وانعدام الفوضى، وتثقيل وزن البلد، وجعله رقماً صعباً بين الدول... إلخ، يُكافئ، فضلاً عن تغافله التام عن الفساد المستشري والقمع الواسع والنقص المُتعدّد الجوانب لكرامة الأهالي، المقامرةَ بكامل مصير البلد، كما هو حال سورية اليوم.

(كاتب سوري في فرنسا)

> تغيير الأفراد لا يُعوّل عليه للتغيير في نظام الحكم الذي هو أقوى من الأفراد، ولن يفشل نظام الحكم القائم على الاستبداد في صناعة «رئيس» مُستبدّ

> التغنّي بالاستبداد أنّه نظام الأمن وانعدام الفوضى، يُكافئ المقامرةَ بكامل مصير البلد، كما هو حال سورية اليوم

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads